

كتاب ثمار الصناعة في علم العربية للجليس النحوي (490هـ-1116م)

دراسة في مصادره ومنهجه في الدرس اللغوي

عمر عبدالمعطي عبدالووالي السعدي*

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تناول واحد من مصادر التراث اللغوي، ألا وهو كتاب "ثمار الصناعة" في علم العربية، للجليس النحوي خلال البحث في مصادر الكتاب المتمثلة في أشهر العلماء، والمصنفات التي اعتمدها صاحبه، إضافة إلى الوقوف على منهجه في الدرس اللغوي، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصل إلى عدد من النتائج، كان من أبرزها: أن الكتاب قد احتوى حديثاً مفصلاً عن العلة النحوية التي ما زالت مدار حديث النحاة، كما أنه انفرد في الحديث عن علل أخرى لم تُذكر في غيره.

الكلمات الدالة: ثمار الصناعة، الجليس النحوي، العلة النحوية.

المقدمة

العادة مع غيره من العلماء الكبار الذين تُرجم لحياتهم، ولقد تبين لنا أن "الجليس النحوي" لقبٌ تميّز به هذا العالم الجليل فلا يكاد -عند إطلاقه- ينصرف إلى غيره حتى إن مُحققِي كتاب "ثمار الصناعة" لم يتعرّضوا لذلك، ولم يذكر أيّ منهما أنه حاول البحث عن السبب، ويبدو أن هذا اللقب يرجع إلى ما يتمتع به الكاتب من لطف العبارة، وسهولتها، وإيجازها بأقلّ الألفاظ حتى صار كتابه جليساً يؤنس به؛ ولعلّ ممّا يعزّز ما ذهبت إليه ما ورد في حديثه عن أسباب تأليفه للكتاب، إذ قال: "فإنك أيها الولد البارّ، والتلميذ السارّ، والأخ الشفيق والصديق الصدوق، أمتعني الله بخاصّ ودادك..، قصدتني في أن أملّ كتاباً ينظم أصول العربية وجمله" (الجليس، 1994م، 33)، فهي عبارات مملوءة بالموّدة، والمحبة.

لقد جاء الحديث عن حياة الجليس النحوي منثوراً في عدد من المؤلفات التي اهتم أصحابها بالتراجم والسير، إذ قيل: هو أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري، الإمام المقرئ النحوي المعروف بـ "الجليس النحوي". (للزيادة: انظر: اليماني، 1406هـ، 104، الفيروز آبادي، 1970م، 69، 70، وابن الجزري، 1982م، ج1، ص: 253، والسبيوطي، 1964م، ج1، ص: 541، والخوانساري، 1991م، ج3، ص: 185-187، والبغدادي، 1955م، ج1، ص: 310، 311، بروكلمان، 1957م، ج5، ص: 185، كحّالة، د. ت، ج4، ص: 65)، ولم تذكر المصادر التي اطلعت عليها أيّ حديث عن أسرته، غير أنه قد أثار عن أبي حيان الأندلسي أنه نقل عنه كثيراً في كتابه

لا أحد ينكر أن كثيراً من المؤلفات اللغوية القديمة ما زالت بحاجة إلى مزيد من البحوث والدراسات التي تسهم في إخراجها بشكل يجلبها من حيث مصادرها، ومناهجها، ومكانتها في الدرس اللغوي.

وقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على أحد المصادر اللغوية القديمة، الذي يمكن القول بإنّه أهمّ مصنف يقف عند قضية نحوية مهمة اختلفت عن تلك الوقفات التي عُرفت في الدرس النحوي، وهي قضية العلة النحوية التي تناولها القدماء بين مؤيد، ومعارض.

ويُعدُّ كتاب "ثمار الصناعة" من أبرز الكتب اللغوية التي عالجت قضية العلة النحوية معالجةً مفصلة ودقيقة، وقد فصل الجليس النحوي القول فيها تفصيلاً زاد على من سبقه ممن تناولها، وتوفّق عليهم.

المؤلف:

لم أظفر بشيء عن حياة الجليس النحوي، غير الذي أورده بعض المترجمين، الذي خلا من أدنى إشارة لسبب شهرته بـ "لقب الجليس النحوي"، زيادة على إغفالهم أيّ حديث عن أسرته، أو قبيلته، أو بعض الأمور الدقيقة في حياته على غير

* قسم اللغة العربية وأدابها، كلية الآداب، جامعة الطفيلة التقنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/02/29، وتاريخ قبوله 2016/04/25.

باب التصريف (ص 165-180).

أهمية الكتاب:

يتبوأ كتاب ثمار الصناعة في علم العربية مكانة عليّة في تاريخ حركة التأليف في علم النحو، إذ يُعدُّ من الكتب القلائل التي اهتمت بالعلل النحويّة بالشكل الذي جاء عليه، وقد تحدّث مؤلّفه عن سبب تأليفه؛ بأنّه أراد أن يملي كتاباً ينظم أصول العربية وجمله". (الجليس، 1994م، 33).

الجهود العلميّة التي بُذلت حول الكتاب:

تعاقبت الحقب الزمانيّة على كتاب (ثمار الصناعة في علم العربية) والعلماء في غفلة عنه - دراسة وتحقيقاً - حتّى تصدّت له دراستان؛ سنأتي على ذكرهما، وهما أقرب للتحقيق منهما للدراسة، وقد ارتأيت أن أفصح في بحثي هذا عن مكنون الكتاب لما فيه من علل نحويّة لم يلج فيها من العلماء، أو يطرّفها غير الجليس النحوي. أمّا الدّراسة الأولى، فقد قام بها "محمد بن خالد الفاضل"، نشرتها جامعة الإمام في المملكة العربيّة السعوديّة عام 1990م، وهي دراسة قام صاحبها من خلالها بتحقيقه، وإخراجه بشكل لائق، حصل بها على درجة الدكتوراه، ويذكر أنّها دراسة مخرجة بصورة تعين من يتناول الكتاب على فهم كلّ مغلق. وأمّا الثّانية، فقام بها "حنّا جميل حدّاد" وقد نشرت بدعم من وزارة الثقافة في المملكة الأردنيّة الهاشميّة عام 1994م، ولكنّها جاءت بعد دراسة محمد الفاضل، ويمكن القول إنّها طبعة اعتنى بها حدّاد عناية فائقة، ولكنّه ذكر أنّها أوّل دراسة للكتاب، وربّما ذكر ذلك؛ لأنّه لم يطلع على دراسة محمد الفاضل الذي سبقه بأربع سنوات. وقد اعتمدت الطبعة التي حقّقها حنّا حدّاد لحدّاتها مقارنة بتحقيق محمد الفاضل.

جاءت النسخة المحقّقة في بابين؛ شمل الباب الأوّل الحديث عن حياة المؤلّف (الاسم والكنية، والمولد والوفاة، والشيوخ، والمنزلة العلميّة، والمذهب النحوي، والمصنّفات، ثم وصف المخطوطة، وتبعها حديثٌ عن المنهج في التّحقيق،. أمّا الباب الآخر، فقد جاء بعنوان: الكتاب محقّقاً، وقد جاءت نصوص متن الكتاب واضحة، إذ وثّق المحقّق على وفق طريقته، ومنهجه في التّحقيق، كلّ ما ورد فيها من نصوص قرآنيّة، أو أحاديث نبويّة شريفة، أو شواهد شعريّة، سواء أكانت أبياتاً تامّة كاملة، أم أجزاءً من شواهد، وأحالها إلى أصحابها، زيادة على اهتمامه بالأمثال العربيّة.

مصادر الجليس النحويّ في تأليف كتابه "ثمار الصناعة"

أولاً: الأعلام:

ورد ذكر كبير لأعلام النّحاة في كتاب ثمار الصناعة، من أهل البصرة، والكوفة، ومن مزج بينهما، وبلغ عددهم عشرين

"التذكرة"، ولعلّي لا أجانِب الصّواب إن قلت إنّهُ مصدر من مصادر أبي حيّان الأندلسيّ، وهذا من شأنه أن يعطي صورة لا يستهان بها عن مكانة الجليس النحويّ العلميّة التي كان يتمتّع بها في عصره، زيادةً على ثقة العلماء الكبار به آنذاك، ولقد ذكر ابن الجزريّ أنّه "توفي في حدود آخر النّسعين وأربعمئة، أو قبل هذا" (ابن الجزريّ، 1982م، ج1، ص: 253)، وعُرفَ عنه أنّه: "روى القراءات عن أبي العباس أحمد بن سعيد المعروف بـ "ابن نفيس" (السابق)، وكان إماماً ثقة انتهى إليه علم الإسناد، وتلمذ عليه في علم القراءات جماعة ذكروا أنّ أبا عمرو الدّاني كان منهم" (ابن الجزري، 1982م، ج1، ص: 253). ولقد أخذ عنه السيوطيّ بعض النقول، حتّى إنّهُ نقل كلامه عن العلل كاملاً، ولم يترك منه كلمة". (انظر: السيوطي، 1988م، 83).

ترك الجليس النحويّ مؤلّفات منها: الحروف السبعة من الكلام، (البغداديّ، 1955م، ج1، ص: 311)، وكتاب "تصحّح الجمل" وقد ذكره في الكتاب موضوع الدّراسة (انظر: الجليس، 1994م، 104، 108، 124)، وكتاب "اقتراح التّجيب" وهو كذلك مذكور في الكتاب ذاته (انظر: انظر: الجليس، 1994م، 124). ولم تذكر الكتب التي ترجمت له تاريخاً محدداً لوفاته، على أنّ إسماعيل باشا ذكر في كتابه". (البغداديّ، 1955م، ج1، 310)، أنّه قد توفي سنة (490 هـ)، ويبدو لي أنّه قول لا يُعاجُ به لتقرّده به.

كتاب ثمار الصناعة:

ليس من شكّ في نسبة هذا الكتاب للجليس النحويّ، ولم يُذكر أنّ كتاباً آخر شاركه في هذا الاسم "ثمار الصناعة" إلا أنّ (بروكلمان) أشار إلى كتاب اسمه "ثمرة الصناعة" (بروكلمان، 1957م، ج 5، ص: 303)، وهو كتاب في النحو لمؤلّف آخر، هو أبو علي، الحسن بن جعفر.

والكتاب موضع الدّراسة أثر نفيس من آثار الجليس النحويّ (494هـ)، تحدّث فيه عن الأبواب النحويّة كلّها بإيجاز، والمطلّع عليه يجد ظاهرة التعليل أبرز ما ورد فيه من أحاديث، وقد جعلها 23 علّة، ورد بعضها عند غيره من النّحاة، وانفرد هو ببعضها الآخر، ومما يلفت النّظر أنّه ذو عبارة موجزة، مكثّفة، واضحة.

جاء الكتاب في ثلاثة أجزاء، وقعت في 220 صفحة من القطع المتوسّط.

بدأت موضوعات الجزء الأوّل من حدّ النحو (ص 34-79)، في حين بدأت موضوعات الجزء الثّاني من ذكر المرفوعات وحتّى باب الحكاية (ص 81-164)، وبدأت موضوعات الجزء الثّالث بالحديث من همزة الوصل والقطع إلى

1- الكسائي (189هـ)، ورد ذكره في عشرة مواضع، منها: (الجليس، 1994م، 67، 68، 97، 101،...).

2- الفراء (207هـ)، وقد ورد ذكره في ستة مواضع. (السابق، 67، 68، 77، 97، 131،...).

3- ثعلب (291هـ)، وقد ورد ذكره في موضع واحد. (السابق، 77).

ويتراءى لي أن الجليس التحوي كان فضّ العبارة مع أهل الكوفة؛ ولعلّ من ذلك قوله: "وزعم الكوفيون، وهو باطل"، وقد ورد ذلك في غير موضع من الكتاب. (انظر: السابق، 262)، وكان الجليس يُضَعَّف آراء الكوفيين، ويدحضها، ومن ذلك قوله: "...، وقد غلطوا غلطاً فاحشاً ظاهراً". (السابق، 187)، وقوله: "وهو ضعيف، ويعيد عن الصواب إذ لا داعي له،...". (السابق، 361).

ج- من مزج بين المدرستين:

وقد بلغوا ستة علماء، وهم:

1- ابن كيسان، أبو الحسن، محمد بن أحمد (299هـ)، ورد ذكره في موضع واحد (الجليس، 1994م، 114).

2- الزجاجي (340هـ)، ورد ذكره في خمسة وأربعين موضعاً، وبخاصة كتابه "الجمل" وقد أفاد منه كثيراً، في حين كانت إفادته من كتاب "الإيضاح في علل النحو" قليلة إذا ما قورنت بالسابق (انظر: السابق، 38، 81، 108، 109، 132). (134،...)، وقد ألفت حول كتاب "الإيضاح في علل النحو" شرحاً صغيراً أسماه "تصّحّ الجمل".

3- أبو عليّ الفارسيّ (377هـ)، وقد ورد ذكره في خمسة وثلاثين موضعاً، وكانت إفادته من كتابه "الإيضاح" (السابق، 38، 52، 64، 116، 125، 163،...).

4- ابن جنّي (392هـ)، وقد ورد ذكره في مواضع محدودة من خلال ذكر كتبه: الخصائص، واللمع، وسرّ صناعة الإعراب)، ويُذكر أنّه لم يرد ذكر ابن جنّي صراحة عنده، وإنّما عاد لآراء له وجدها عند ابن جنّي (انظر مثلاً: السابق، 34).

5- أبو الحسن، علي بن إبراهيم، الحوفي (433هـ)، وهو أحد شيوخ الجليس الذين أخذ عنهم، (انظر: السابق، 92).

6- ابن برهان (498هـ)، من خلال كتابه "شرح اللمع" (السابق، 171).

يُلاحظُ - من خلال زيادة عدد البصريين على غيرهم من العلماء - أنّ الجليس التحوي، كان يميل لآرائهم، وقد بدا من عباراته أنّه متعصبٌ لهم، وهو أمر واضح جليّ كما يظهر من

عالمًا، وقد رأيت أن أوردهم مرتبين على وفق سنة الوفاة، وهم: **أ- البصريون:** وقد أكثر من ذكرهم حتى بلغوا أحد عشر عالمًا، وهم:

1- الفراهيديّ (175هـ)، وقد ورد ذكره في ثلاثة مواضع، هي (الجليس، 1994م، 109، 119، 149).

2- سيوييه (180هـ)، وورد ذكره في ثلاثين موضعاً، منها: (الجليس، 1994م، 38، 48، 69، 119، 104، 117، 159،...).

3- الأخفش الأوسط (211هـ)، وقد ورد ذكره في عشرة مواضع، منها: (الجليس، 1994م، 42، 84، 123،...)، والغالب على الجليس أنّه كان يقف منه موقف المعارض، ويتصدّى لإبطال رأيه وتفنيد، حتّى إنّ يظهر من عباراته أنّه قاسٍ عليه، ومن ذلك قوله: "وهذا القول ممّا يجب أن يُنصام عنه، ولا يُتشاغل به لضعفه، وركّته". (انظر: الجليس، 1994م، 103)، ثمّ إنّ - إن وجد الأخفش موافقاً له في رأي - لم يصرّح باسمه.

4- قطرب (206هـ)، وقد ورد ذكره في موضع واحد (السابق، 68).

5- الجرّميّ (225هـ)، وقد ورد ذكره في أربعة مواضع (السابق، 68، 147، 151، 109).

6- المازنيّ (249هـ)، وورد ذكره في موضعين (السابق، 64، 143).

7- المبرّد (286هـ)، وورد ذكره في خمسة مواضع، منها (السابق، 61، 99، 104، 127، 145،...).

8- ابن السراج (316هـ)، وورد ذكره في خمسة مواضع، وبخاصة كتابه "الأصول" بشكل كبير، (السابق، 43، 84، 101، 102، 108،...).

9- السيرافيّ (384هـ)، وورد ذكره في موضع واحد (السابق، 83).

10- الرّمانيّ (384هـ)، وقد أفاد من كتابه "شرح كتاب سيوييه" (السابق، 61)، وتبين لي ميل الجليس التحوي لأهل البصرة، إذ كان لطيف العبارة حينما يعرض لرأي لهم، فيثني عليهم، ولعلّ من مثل ذلك قوله: "واعتقد البصريون أنّ الأفعال مشتقة من المصادر، وهذا المذهب الصّحيح" (السابق، 49).

11- ابن بابشاذ، أبو الحسن، طاهر (454هـ)، وقد تبين أنّ إفادته من كتابه "شرح المقدّمة وشرح الجمل" قد فاقت ما أخذه عن العلماء الذين أخذ عنهم مجتمعين، حتّى زاد على التلث، إذ بلغت متنين وعشرة مواضع.

ب- الكوفيون:

ولم يرد ذكر لغير ثلاثة منهم، وهم:

1966م، ج1، ص:79). وقيل: إنه لا تنازع فيه، خلافاً لمن جعله من باب التنازع، واستدل به على حذف المنصوب من الثاني الملقى، أي أطلبه، بل هو فعل لازم لا مفعول له، أي: كفاني قليل، ولم أسع بدليل قوله في صدره: فلو أن ما أسعى" (انظر: السيوطي، 1998م، ج3، ص: 88، وابن هشام، د. ت، 296).

خامساً: الأمثال والأقوال: وكان عدد الأمثال ثلاثة، هي: "مكره أخاك لا بطل" (الجليس، 1994م، 67)، و"تسمع بالمعدي خير من أن تراه" (الجليس، 1994م، 82)، و"الصيف ضيقت اللب،" (السابق، 98)، في حين ورد في الكتاب قولان مشهوران، هما: "على النمرة مثلها زبداً" (السابق، 142)، وقولهم "هذا جحر ضب خرب" (الجليس، 1994م، 157)، وهي في مجموعها أمثال، وأقوال مشهورة لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النحاة.

على أنه قد ملأ الكتاب بالأمثلة المصنوعة التي كان يوردها من أجل التوضيح والتقريب والإفهام، وهي لا تكاد تخرج عن تلك الأمثال التي وردت عند غيره من النحاة.

منهجه في الدرس اللغوي:

قسّم الجليس كتابه إلى مقدّمة، وفصول، وجاءت في ثلاثة مجلدات، وقام منهجه فيها على تناول المسألة التي يريد الحديث عنها في الباب بالإتيان بتعريف الباب في اللغة، والاصطلاح، وقد ذكر كلمة "الصناعة" ويقصد بها "الاصطلاح"، ثم الشرح، مدعماً بالتوضيح من خلال الأمثلة، وقد جاءت الأبواب معنونة داخل الأجزاء، وكان لا ينتقل من حديث إلى آخر حتى يأتي عليه كاملاً، وقد جاءت مواد الكتاب مقسّمة على النحو الآتي:

المرفوعات، ثم المنصوبات، ثم الأدوات، وقد تبعها حديث موجز عن باب التصريف.

أما المقدّمة، فقال فيها: "أما بعد: فإنك أيها الولد البار،...، قصدتني في أن أمل كتاباً ينظم أصول العربية وجمله، وما لا يسع المتأدّب فيه أن يجمله، واقتنحت عليّ أن أودعه منه ثماراً، وعقوداً، وأقتضب لك فيه أعداداً، وحدوداً، وأن أعدل عن الاستشهاد والتّمثيل، ولا أتشاعل ببسط الخلاف والتعليل، وأن أجعله كالمذاكير، والجوامع المشتملة بإيجاز على الفوائد، والمنافع،.." (الجليس، 1994م، 33)، وقد ظهر لي أنّ منهجه قد برز فيه ما يأتي:

أولاً: وضوح شخصيته:

كان الجليس النحوي يورد آراء النحاة، ثم يعرض المسائل النحوية في الباب الخاص بها متفقاً مع بعضهم حيناً، ومخالفاً

خلال تناوله لمسائل النحو المختلفة في أثناء الكتاب، ولعلّ ممّا يعرّز ذلك قوله في أكثر من موضع: "وعلة أصحابنا،..يريد البصريين، وقوله: "بالإجماع منا ومنهم" أي: البصريين والكوفيين، وقوله: "وهو تقدير البصريين" (الجليس، 1994م، 172)، وغيرها من المواضع التي يحفل بها الكتاب.

ثانياً: القرآن الكريم وقراءته:

كان القرآن الكريم من مصادر الجليس النحوي المهمة، إذ بلغ عدد الآيات القرآنية الكريمة التي وردت في الكتاب (209 آيات) من غير المكرر، أما القراءات، فكان لها حضور لا بأس به. وقد خرج قراءتين منها تخريجاً غريباً، انفرد به عن غيره من العلماء الذين وقفوا عند القراءات، حتى إنه قد خالف جمهور القراء في ما ذهب إليه من توجيهه.

ثالثاً: الحديث النبوي الشريف:

حفل الكتاب بعدد قليل من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكانت أربعة أحاديث شريفة، وهو أمر غير مستغرب على الجليس، لا سيما أنه لم يعرف عنه أنه يجاري جمهور العلماء الذين لا يرون الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف بسبب تعرّضه للرواية بالمعنى، والاحتجاج بالحديث الشريف أمر اختلف فيه العلماء، وقالوا فيه أقوالاً ليس هذا موطن ذكرها. (للزيادة: انظر: الحديثي، 1981م).

رابعاً: الشعر، والرجز:

كان الجليس النحوي يستشهد بالشعر، والرجز، فيذكر من الشاهد شطراً، أو جزءاً منه، وغالباً لا يذكر اسم الشاعر، ويترأى لي أنّ ذلك لم يكن لإهمال منه، وغفلة؛ وإنما لأنّ الشاهد شائع مشهور، ومعروف صاحبه لدى أهل صناعة اللغة، وقد بلغ عدد الشواهد الشعرية في الكتاب ثمانية وسبعين شاهداً، وتسعة أبيات من الرجز.

لقد ذكر الجليس أنّ قول امرئ القيس:

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأُنْدَى مَعِيشَةٍ، كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٍ
مِنَ الْمَالِ.

وخرجه تخريجاً ذكر أنه لم يسبقه إليه أحد، وهو قوله: "قالذي يقوى في نفسي وما سبقني إليه أحد أنّ قوله" ولم أطلب "معناه: ولم أسع، وهو غير متعدّ، فلذلك لم يُحفل به ولا عمل الأول، ولا أدري كيف خفي على الأفاضل من أصحابنا ذلك، حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمال الأول"، وقد نصّ على أنه توجيه لم يسبقه إليه أحد" (انظر: الجليس، 1994م، 97)، وهو يعني "أصحابنا" أهل البصرة، ولقد قيل إنّ هذا البيت من باب التنازع، إذ ذكر سيبويه، فقال: "...، فإنما رفع؛ لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده المالك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسدّ المعنى" (سبويه،

أما العلل التي تحدّث عنها، ومثّل عليها، فقد جعلها ثلاثاً وعشرين علةً في صنفين، هما:

الأول: صنف يتضمّن العلل التي تطرّد على كلّ كلام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم.

الثاني: صنف يتضمّن العلل التي تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحّة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاته.

ولقد تحدّث عن هذه العلل حديثاً مفصّلاً، وبخاصّة الأكثر شيوعاً منها، ويُسجّل له تفردّه بتقسيمها، وتفريعها بشكل لم يوجد عند غيره من الذين سبقوه، ولا من الذين أتوا بعده، وقد شهد له بهذا غير واحد من العلماء، مثل: اليماني، 1406هـ: 32، والفيروزآبادي، 1970م: 69، والسبّوطي، 1964م: 541/1، والخوانساري، 1991م: 245، فقد قال هؤلاء جميعاً: إنهم لم يعرفوا صاحباً لها قبل الدينوري، وقال الجليس عن اهتمام النحاة بالعلل: "وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشدّ تداولاً، وهي واسعة الشعب كثيرة الاقتتان" (انظر: الجليس، 1994م: 34)، وهذه العلل، هي: علة سماع، كقولهم: امرأة ثدياء، ولا يقال رجل أئدى. ليس لذلك علة سوى السماع، وعلة تشبيه. مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم. وبناء بعض الأسماء، وعلة استغناء: كاستغنائهم بـ "ترك" عن "ودع". وكحذف كل من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه. استغناءً عنه بما قام مقامه. وعلة استئصال: كاستئصالهم الواو في "يوعد" لوقوعها بين ياء، وكسرة، وعلة فرق: وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، وفتح نون الجمع، وكسر نون المثنى. وكتجرّد خبر أفعال الشروع من "أن" وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء. وعلة توكيد: مثل إدخالهم النون الخفيفة، والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه. وعلة تعويض: مثل تعويضهم الميم في "اللهم" من حرف النداء. وعلة نظير: مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم، حملاً على الجرّ إذ هو نظيره، وكحمل بعض الأفعال على الأفعال الناقصة لكونها نظيرتها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط. وعلة نقيض: كإعمال "لا" عمل "إن" فإنّ (لا) لتأكيد النفي، و(إن) لتأكيد الإثبات. وعلة حمل على المعنى: كتذكير الفعل الذي فاعله مؤنث مثل قوله تعالى: "فمن جاءه موعظة" سورة البقرة:، فقد ذكّر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظ. أو هو ما عبّر عنه النحاة بالعطف على المعنى، والجرّ على التّوهم، وغير ذلك. وعلة مشكلة: أيّ لفظية، وهو المعروف بالازدواج والتّناسب، كتكوين غير المنصرف لمجاورته للمنصرف كما في قراءة بعض القراء: "سلاسلاً وأغلالاً" سورة البقرة: 275. وعلة معادلة: مثل جرّهم ما لا ينصرف بالفتح حملاً على التّصّب، ثم عادلوا بينهما،

أحياناً أخرى، على أنّ شخصيته، وحضوره كانا واضحين تماماً في الكتاب، إذ انفرد بأراء خاصّة به، ويمكن القول إنّه كان واعياً، ومتابعاً لكل كلمة كتبها، وذلك واضح من خلال سرده لبعض القضايا، ومن ذلك قوله: "ولكل منهم علل يتّسع شرحها، ويطول الخطب في استقصائها" (الجليس، 1994م، 185) وقد كان ذلك عند حديثه عن خلاف العلماء في ترتيب المعارف، ومن ذلك حديثه عن اللغات الجائزة في "أبوك" إذ قال: "فأما اللغات الأخرى، فلا داعي إلى ذكرها، ولا جدوى في تعليلها في هذا الموضع (السابق، 76، 68)، وغيرها من التعبيرات التي تتمّ عن وعي الرّجل، وتمكّنه ممّا يقول.

ومن ذلك أيضاً أنّه استعمل كلمات لم يستعملها غيره من النحاة، وهي صحيحة لكنّها أنماط لغوية غير مأنوسة في مثل هذا اللون من التأليف، منها: "... وقد يتشكّك في الحركة، والسكون" (السابق، 201)، ومنها قوله: "تحيزته" إذ قال: "وسياتي في هذا الكتاب منه، ... ما فيه بلاغ لمن تدبّره، واستعمل فيه تحيزته، وتصوّره" (السابق، 76)، ويذكر أهل المعاجم أنّ معنى التحيزة، هو الطّبيعة، وقيل: السيرة والطريقة. (ابن سيده، 1378 هـ، ج 3، ص: 168)، وكذلك قوله: "معدّوق" إذ قال: "وبالجملة فإنّ جواز تقديم المفعول على الفاعل معدّوق، ومعلّق بفهم المخاطب لهما، وإحاطة علمه بهما،.. (الجليس، 1994م، 94)، وذكر أنّ معنى "معدّوق": أيّ مختصّ" (الفيروز آبادي، 1970م، عذق، ج3، ص: 162).

ثانياً: التعليل النحوي:

لقد تبيّن لي أنّ التعليل النحويّ من أهمّ ما يميّز منهج الجليس إذ يصف الاستعمال اللغويّ، ثمّ يقدّم التعليل، وهذا يظهر عمق التفكير النحويّ لديه، ومن ذلك قوله عن المضمّر: "المضمّر لا يوصف؛ لأنّه لم يضمّر إلا بعد أن عُرِف لتقدّم ذكره، أو لدلالة الحال عليه، فاستغني عن وصفه" (الجليس، 1994م، 42)، ومنه كذلك قوله في أثناء حديثه عن استعمال "مذ" و"منذ": "...، ومنهم من يجرّ بهما جميعاً القريب ويرفع بعدهما البعيد، إلا أنّ استعمالهم لـ "مذ" في البعيد أكثر؛ لأنّها أقعد في الاسميّة، واستعمالهم لـ "منذ" في القريب أكثر؛ لأنّها أقرب إلى الحرفيّة" (السابق، 134)، ومن ذلك قوله أيضاً عند حديثه عن "من": "...، وأمّ حروف الجرّ كلّها، أو أكثرها دخولاً في الكلام لتوسّعهم فيها "من" ولذلك دخلت دون سائر أخواتها على "عند"، تقول: من عنده. ولا تقول: مضيت إلى عنده، وإنّما امتنعت "عند" من ذلك؛ لأنّها أشدّ ظروف المكان إيهاماً إذ كانت لا تخصّ جهة واحدة، بل تصلح للجهات كلّها" (السابق، 135).

- نسبتها إليه (انظر: السابق، 135، 136).
- 2- نسبتبه القول بحرفية (كان وأخواتها) للكوفيين. (الجليس، 1994م، 147، 327).
- 3- ذكره ثلاثة معانٍ لـ "ظنّ" وقد زاد في ذكره هذا واحداً زيادة على اثنين وردا عند غيره من العلماء. (السابق، 169).
- 4- قوله: "إنّه قد يعدّ من التّوابع ما تتبع بالحكاية والمجاورة". (السابق، 248، 454).
- 5- تفسيره الخشية بالعلم، في قوله تعالى: "إنّما يخشى الله من عباده العلماء" على قراءة رفع لفظ الجلالة (الله)، ونصب (العلماء)، (السابق، 275)، وهو تفسير غريب.
- 6- عدم قبوله لعمل اسمي الفاعل من الفعلين المضارع، والماضي، واقتضاره على عمل ما تضمّن معنى الأمر فقط. (السابق، 309).
- 7- عدم قبوله لحذف الفاعل إلا مع المصدر فقط، إذ قال: "ولا يجوز حذف الفاعل إلا في هذا الباب" (السابق، 90). مع أنّ العلماء يجعلونه مطّرداً في أكثر من موضع.
- 8- تشبيهه (لا) النافية للجنس بـ(ليس)، وهو رأي غريب. (السابق، 346).
- 9- ذكره في النسب إلى (حنيفة) ممّا اجتمعت فيه الياء والتاء، وجهين، وقد جعلهما متساويين في الجودة، وصحة الاستعمال، مع أنّ العلماء يجيزون وجهاً واحداً، وهو حذف الياء وتاء التأنيث، في مثل النسب إلى (حنيفة)، إذ نقول: حنفيّ. (السابق، 172).
- 10- إنكاره للبدل الغلط، إذ يرى أن يكون من ضمن باب العطف، إذ قال: "...، وأمّا بدل الغلط، فقولك: مررت بزيد عمرو فغلطت وذكرت زيدا، ثمّ استدركته فقلت: عمرو. وكان أجود من هذا لو نُقل إلى باب العطف، فقيل: بل عمرو على جهة الإضراب. وهذا القسم من أقسام البدل لم يأت في الكتاب العزيز ولا في الكلام الفصيح" (الجليس، 1994م، 160، 161). ويبدو لي أنّه قد جانب الصواب في ما ذهب إليه، خاصّة وأنّ البدل الغلط لا سبيل إلى أن يقع في الكلام المكتوب.

النتائج:

- لقد ظهر لي من خلال دراسة كتاب (ثمار الصناعة) ما يأتي:
- حضوره البارز في الكتاب، إذ انفرد ببعض الآراء النحوية التي لم ترد عند غيره ممّن عاصره، أو سبقه منهم.
- تنبّهه إلى الانتظام في المنهج الذي سار عليه طوال صفحات الكتاب، وموضوعاته.

فحملوا النصب على على الجرّ في جمع المؤنث السالم. وعلة قرب ومجاورة مثل جرهم "حرب" في قولهم: هذا جحر ضبّ حرب، لمجاورته لـ"ضبّ" المجرورة، وكضم لام (لله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال المضمومة، وعلة وجوب: كانقلاب كلّ من الواو والياء عند تحركه وانفتاح ما قبله، وعلة تغليب: كقوله تعالى: "وكانت من القانتين" سورة التّحريم: 12، وكقولهم: العَمْرَيْن. والتّغليب يكون إما للكثرة، وإما للتذكير، وإما للتخفيف، وعلة اختصار: مثل باب الترخيم، وحذف النون من مضارع "كان" المجزوم، وعلة تخفيف، كالإدغام، ومثل نقل حركة الهمزة في مثل: "يَرَى" إلى الحرف الساكن الذي قبلها، ثمّ حذفها للتخفيف، وعلة أصل: كصرف ما لا ينصرف، وعلة أولى: كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التّقديم من المفعول، وعلة دلالة حال: كما في حذف العامل من قولك: الهلال. أي: هذا، إذا رفعته، أو: انظر، إذا نصبت، وعلة إشعار: كقولهم في جمع مؤسّى، موسون، بفتح ما قبل الواو إشعاراً بأنّ المحذوف ألف. وعلة تضاد: مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدّمت وأكدّت بالمصدر، أو بضميره، لم تلغ لما بين التأكيد، والإلغاء من التّضاد. وعلة تحليل: كالاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها؛ لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لمجاورتها الفعل بلا فاصل" (انظر: الجليس، 1994م: 11-13).

والناظر في حديث الجليس عن العلل هذه يجده قد تحدّث عن الصنف الأوّل منها، لكنه لم يتحدّث عن الصنف الثّاني، أمّا النوع الثّاني من هذه العلل، وهي التي وصفها بقوله: "علل تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته" (السابق: 34). فإنّه لم يتحدّث عنها، إلا أنّ ابن السّراج كان قد أشار إليها، وسماها "علة العلة" فقال: "واعتلالات النّحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدّي إلى كلام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع. وضرب آخر يسمّى علة العلة، مثل: أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟ ولمّ إذا تحرّكت الياء واووا وكان ما قبلها مفتوحاً قلبنا ألفاً؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلّم كما تكلمت العرب، وإنّما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها ويتبيّن به فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات" (انظر: ابن السّراج: 1393هـ: 37/1).

ثالثاً: تفردّه ببعض الآراء النحوية عن غيره من النّحاة:

- يُذكر أنّ للجليس النّحوي آراءً انفرد بها عن غيره من النّحاة، وهي:
- 1- تفردّه بذكر العلل الثّلاث والعشرين؛ وهي علل لم يذكر أنّها وردت عند غيره ممّن سبقه، ويجمع العلماء على

- للممتنبي، والثالث من مقصورة ابن دريد.
- ميله إلى الاختصار والإيجاز.
- إكثار الجليس النحوي من الاستشهاد بالقرآن الكريم مقارنة بغيره من المصادر الأخرى.
- ميله للسجع، وقد ظهر ذلك جلياً في المقدمة.
- 1. تعصبه للمذهب البصري.

- استعمال بعض الألفاظ الغريبة، وغير المألوفة التي ليس لها تداول في كتب النحاة، مثل: كلمة "حيزته"، وكلمة "معدوق"، وغيرهما من الكلمات التي لم يكن لها حضور عند غيره من علماء النحو.
- إيراد أبياتاً متأخرة عن زمن الاحتجاج على سبيل التمثيل لا الاستشهاد، وقد بلغ عددها ثلاثة أبيات، اثنان منها

المصادر والمراجع

- حَقَّه وقَدَّم له: د. حنَّا جميل حدَّاد، منشورات وزارة الثقافة.
- الحديثي، خ. (1981م). موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ط العراق. دار الرشد.
- خليفة، ح. (د. ت). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، بيروت. المحقق: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي.
- الخوانساري، م. (1991م). روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، إيران. تحقيق: أسدالله، إسماعيل، الدار الإسلامية.
- الذهبي، م. (1984م). معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، ط1 بيروت. تحقيق: بشَّار عواد معروف وزميله، دار الكتب العلمية.
- سيبويه، ع. (1966م). الكتاب، ط بيروت. تحقيق: محمد عبدالسلام هارون عالم الكتب.
- السيوطي، جلال الدين، عبدالرحمن، (1988م). الاقتراح في علم أصول النحو، ط طرابلس لبنان. قدَّم له د. أحمد سليم الحمصي، د. محمد أحمد قاسم، دار جرّوس.
- الفيروزآبادي، م. (1970م). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، ط دمشق. تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة.
- كخالة، ع. (1987م). معجم المؤلفين، ط بيروت. مكتبة المتنبي، دار إحياء التراث العربي.
- البيمانّي، ع. (1406هـ). إشارة التَّعْيِين فِي تَرَاجِمِ النَّحَاةِ وَاللُّغَوِيِّينَ، ط الرياض. تحقيق: عبدالمجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

- _____ (1964م). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ط1 القاهرة. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة البابي الحلبي.
- _____ (1998م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ط1 لبنان. تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
- _____ (د. ت). القاموس المحيط، ط بيروت. دار الفكر.
- ابن الجزري، م. (1982م). غاية النهاية في طبقات القراء، ط1 بيروت. نشره: برجستراسر، نشرة مصورة عن الطبعة.
- ابن السراج، م. (1393هـ). الأصول في النحو، النجف مطبعة النعمان. تحقيق: عبدالحسين الفتلي.
- ابن سيده، ع. (1378 هـ). المحكم والمحيط الأعظم، ط القاهرة. تحقيق: مصطفى السقا وزملائه، مكتبة مصطفى البابي الحلبي.
- ابن هشام، ع. (د. ت). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ط دمشق. حَقَّه وعلَّق عليه: عبدالغني الذَّقر، دار الكتب العربية.
- بروكلمان، ك. (1956م). تاريخ الآداب العربية، ط مصر. ترجمة: النجار، ورمضان عبدالنَّواب. دار المعارف.
- البغدادي، إ. (1955م). هدية العارفين أسماء وآثار المصنِّفين، ط تركيا، إسطنبول. د. ن.
- الجليس، ح. (1994م). ثمار الصناعة في علم العربية، ط1 الأردن.

The Book of Thamar Al Sina'a (Fruits of Industry) on Arabic Linguistics: syntactic Companion (490h–1116m) A Study on its Linguistic Approach and References

*Omar A. AlSoudi **

ABSTRACT

The study reviews the book entitled Thamar Al Sina'a (Fruits of Industry) which is remarkably considered one of the most valuable sources on Arabic linguistics and syntax. It further reviews the cited works and linguists as well as the methodology of the book. The study used the analytic descriptive research approach. It concluded that the book contains elaborate discussions of controversial syntactic issues.

Keywords: Fruits of Industry, Syntax Companion, Syntactic Issues.

* Department of Arabic, College of Arts, Tafila Technical University, Jordan. Received on 29/02/2016 and Accepted for Publication on 25/04/2016.